

من أفتق السياسة العالمية

مصر والسودان

إننا لننظم التاريخ والجغرافيا معاً إذا نحن حسبنا إفريقية بين قارات العالم القديم وقد ظلت فيها مساحات مجهولة وبقاع غير مأهولة وفياف مظلمة لم يكشف عنها التاريخ ولم يعرفها الانسان المتحضر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أى بعد كشف أمريكا بثلاثة قرون ونصف قرن وبعد كشف أستراليا بقرنين. ويحق لمصر الحديثة أن تفاخر بما ساهمت من نصيب في سبيل كشف مجاهل إفريقية وتمدينها في القرن التاسع عشر. فقد أدى فتح السودان في عهد محمد علي الكبير سنة ١٨٢٢ إلى إرسال بعثات علمية تشبهها بمحملة بونابرت على مصر للبحث عن المعادن والكشف عن منابع النيل. وقد وصل البكباشي سليم أحد ضباط محمد علي البحريين في ثلاث رحلات قام بها بين سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٤٢ إلى خط عرض ٥ شمالى خط الاستواء قرب غندكرو في وقت كانت فيه منابع النيل وروافده لا تزال من الأحاجي والطلاسم التي تحاك حولها الأساطير والخرافات. وتعتبر التقارير والأرصاء الجوية التي أعدها البكباشي المصري من المستندات العلمية الأولى التي كتبت بشأن مجاهل إفريقية.

ثم انبرى لكشف القارة المظلمة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر رجال كبار النفوس أقوياء العزائم وقفوا أنفسهم لخدمة العلم والدين والانسانية؛ فقام سيك وجرانت البريطانيان فكشفا بحيرة فكتوريا سنة ١٨٦٢ وجاء بعدهما صموئيل بيكر واستانلي وغيرهما وكشفوا باقي البحيرات الكبرى وأجزاء النيل العليا.

وفي ذلك الوقت الذي أصبح فيه اسم إفريقية كالهند وأمريكا في القرن السادس عشر يرحل إليها الكاشفون والمستعمرون من جميع أنحاء العالم المتمدن اعتلى إسماعيل عرش مصر، فاضطلعت مصر في سبيل فتح إفريقية

وتمدین السودان بدور هو أعظم ما قامت به دولة صفی هذا السبیل فی التاريخ الحديث .

فقد حدثت عوامل فی عهد الخدیو إسماعیل جعلته یهتم بشؤون السودان ووسط إفريقية أكبر اهتمام ؛ إذ فتحت قناة السويس للملاحة فی سنة ١٨٦٩ فعادت إلى مصر أهمیةا التجارية من حیث هی أهم وأقصر طریق بین الشرق والغرب ، بل صارت فی هذا الشأن أعظم مما كانت فی أى عصر مضى . ولیس من شك فی أن سیادة مصر علی الطريق إلى الشرق ومرور خطوط الملاحة فی المیاه والموانی المصرية وكشف منابع النيل وسهولة الاتصال بین البحر المتوسط وقلب إفريقية عن طریق النيل ، كل أولئك كانت عوامل قویة من شأنها أن تدفع الخدیو إسماعیل إلى أن یأخذ علی عاتقه مهمة توطید سلطان مصر فی وادی النيل وعلی سواحل البحر الأحمر ، وإدخال المبادئ الأولى للمدنیة الحديثة فی البلاد التي یخترفها نهر النيل وروافده . وإذا كانت مصر لم تستطع فی الماضي القریب أن تحتفظ بسوریا وبلاد العرب فی عهد محمد علی بسبب تدخل الدول ، فقد كان أمامها فی السهول والهضاب التي تكتنف وادی النيل مجال بكر للفتح والتمدین والإصلاح . وقد كتب السفير الانجلیزی فی قینا مرة إلى المعتمد الانجلیزی بالقاهرة حین اجتمعت الدول علی معارضة سیاسة محمد علی نحو تركيا یقول له : « إذا كان حقا أن غایة ما یرمی إليه محمد علی من سیاسة إنما هی تثبیت عرش أسرته ودعم ملكه ، فلیس ثمة مجال أكثر ملاءمة له من قارة إفريقية ؛ فهناك تنقلب أوربا صدیقة له ، وتستطیع حینئذ أن تعاهده علی عدم المساس بسلامة ممتلكاته فیها . »

وقد استطاع الخدیو إسماعیل فی أقل من عشر سنوات أن یمد سلطان مصر جنوبی خط الاستواء فی أوغندة وغرباً فی إقليم بحر الغزال ودارفور وشرقاً إلى بربر وهرر علی خلیج عدن وإلى قساویو علی المحیط الهندی . أما زبلع فكان سلطان تركيا قد نزل عنها للخدیو فی سنة ١٨٧٥ مقابل إتاوة سنویة . وكذلك كانت مصوع وسواكن تحت حكم الخدیو بمقتضى فرمان بتاريخ ١٨٦٥ مقابل إتاوة أخرى .

وقد كانت الحكومة التي أسسها إسماعیل لإدارة شؤون السودان من القوة والمهابة بحیث كان النظام والأمن سائدين فی جمیع الأرجاء ، حتی كان

السياح يجوبون البلاد وهم آمنون كأنهم في تزهة خلوية . قال المستكشف الألماني شوينفورت Schweinfurth في تقرير له : « إن القوة والنفوذ اللذين كانا لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٠ على أراضي النيل الأعلى الشاسعة لم يتمتع بمثلها أعظم الأمم استعماراً في التاريخ ، أعنى الانجليز والبرتغاليين وقد كان الأمن في تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة ليس لها شبيهه من قبل ولا من بعد . »

ولكنها - وأسفاً - كانت وثبة في الظلام ، وثبة في القارة المظلمة ! فلم يمحض إلا القليل حتى أحست مصر أنها مسوقة إلى الهاوية ، واضطرت إلى إخلاء بلاد بذلت فيها كثيراً من جهدها ومالها ودماء رجالها . وذلك أنه لما اضطرت الثورة العرابية في مصر سنة ١٨٨٢ أغفلت الحكومة المصرية أمر الثورة المهدية في السودان ، واضطرت إلى الاحتفاظ بمعظم قواتها الحربية لمواجهة الخطر الذي يهدد البلاد حينذاك . ولما انتهت الثورة في مصر بالاخفاق أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصري كله . وبدأ أولو الأمر ينشئون جيشاً مصرياً على نمط جديد . وفي تلك الأثناء استفحل أمر الثوار في السودان وتوالت انتصاراتهم على قوات الحكومة ، فأخذوا يفكرون جدياً في إخلاء السودان .

ومع أن الحكومة المصرية والرأى العام في مصر والخارج كان يميل إلى ضرورة إنقاذ السودان من آثار الفوضى والهمجية التي توشك أن تقضى على نتائج الجهود التي بذلها الخديو إسماعيل وأعوانه في بذور بذور المدنية ونشر لواء الأمن والسلام في ربوعه - فقد كانت بريطانيا مصممة على ضرورة الاخلاء . وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا خطابه الشهير في يناير سنة ١٨٨٤ إلى معتمد الحكومة الإنجليزية في مصر ، وفيه يقول : « يجب عند البحث في المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة مادام الاحتلال المؤقت (كذا) مستمرا . وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلا من وظائفهم . » حينئذ لم يسع شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ إلا أن يستقيل محتجاً وتألفت وزارة نوبار باشا وقبلت تنفيذ سياسة الاخلاء مضطرة ، وعين غردون باشا لتحقيق هذا الغرض . ولكن المهديين ما لبثوا أن ضيقوا الخناق على غردون ومن معه

من المصريين وحاصروهم حصاراً انتهى في يناير سنة ١٨٨٥ بسقوط الخرطوم وقتل غردون . وعلى ذلك ترك السودان « يسوى في مرقه على مهل » . وقد ظل نفوذ الثوار سائداً في السودان ثلاثة عشر عاماً ، وشمل سلطانهم جميع أرجاء السودان عدا إقليم واحد هو مديرية خط الاستواء ، وكان حاكمها الدكتور شتزلر الألماني الذي اعتنق الاسلام وأصبح اسمه أمين باشا .

ولما انقطعت الصلة بين مصر وممتلكاتها في السودان نشأت نظرية خاطئة نادت بها بعض الدول ، وهي أن السودان بعد أن تخلت عنه مصر صار نهياً لمن سبق . وفات أنصار هذه النظرية أن مصر بتركها السودان مؤقتاً لم تتخل عن أى حق فيه ، وأن هذه الحقوق قد كسبتها إما بحق الكشف والتدين وإما عن طريق الوراثة من تركيا ، وقد نص فرمان سنة ١٨٧٣ الذى منحه السلطان للخديو إسماعيل على أن يحكم الخديو جميع ملحقات مصر في إفريقية بحق الوراثة في ذريته للأكبر فالأكبر من أبنائه . غير أن ساسة بعض الدول رأوا أن الفرصة سانحة لإشباع بطونهم من تلك اللقمة الدسمة التى تخلت عنها مصر مؤقتاً ، فبدءوا يوزعون أطرافها فيما بينهم باذن وعلم من الدولة المحتلة .

أما مصر صاحبة الدار فقد وقفت بعد الاحتلال الإنجليزي مكتوفة اليدين مسلوية الارادة ، ترى الملك الواسع الذى أنشأته في قلب إفريقية يجهدا وماها ودماء أبنائها ينهار وتسوده الفوضى ، ثم يتكالب عليه الطامعون من كل حذب وهى لاتستطيع لهم دفعاً ولا رداً ، حتى إذا تهيأت لها ظروف العمل من جديد واستطاعت بمالها ورجالها أيضاً أن تقضى على بقايا الثورة المهدية في البلاد كان الانجليز إلى جانبها هم المسيطرين الحاكين ، وانقلبت الأوضاع فصار صاحب الحق تابعاً وأصبح الدخلاء المساعدون أصلاء متبوعين .

ومع أن إعادة فتح السودان قد ردت الحق إلى صاحبه شرعاً وقانوناً فان الانجليز أبوا إلا إنكار الاعادة حتى لاتنفرد مصر بحقها ، واعتبروا قمع الثورة فتحاً جديداً للسودان اشتقوا منه شبه حق للاشتراك مع مصر في إدارته والتشريع له ، ولكنهم لم يجروا مع ذلك على الزعم بأن لهم فيه نصيباً من السيادة ويكفى أن تقرأ مقدمة المعاهدة الثنائية لتنين منها . حرص إنجلترا على تفادي ذكر السيادة في السودان ، إذ جاء فيها : « وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين

اللازمة لها وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الادارى والقانونى السالف الذكر ، وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل » وأنى يكون للإنجليز ظل من السيادة ومصر نفسها صاحبة الحق الشرعى والتي باسمها وباسم خديويها وتحت ظلال علمها سارت الحملة لاستخلاص البلاد من فوضى الثائرين كانت هى نفسها محسوبة داخل نطاق الدولة العثمانية وتحت سيادة السلطان !

لذلك ما كادت الحملة تزحف جنوباً وتكسب معركة أم درمان فى ساعات معدودة من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ حتى بدأ الانجليز ينفذون الخطة السياسية التى أحكموا تديرها ورسموها خطوطها الكبرى من قبل .

وكان الانجليز يعلمون حق العلم أن دول أوروبا لم تعد تكثر بشأن السودان بعد أن ثبتت أقدام الانجليز فى مصر ، وأن سلطان تركيا لم يكن يهيمه من أمر مصر أو السودان أكثر من أن يرسل احتجاجه إلى الدولة المعتدية فى الوقت المناسب ، ويردد فى احتجاجه ماسبق أن أعلنته الدول فى مؤتمراتها بشأن سلامة أملاك الدولة العثمانية ، وأن فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا وامتلأ صدرها حقداً عليها لا تقدر على معاداة بريطانيا أو تصبر طويلاً على هجرها ، لاسيما أنه لم يكن لديها من القوة ما يجعل لإرادتها وزناً يذكر فى الميزان الدولى . لذلك سارت إنجلترا فى سياستها نحو السودان على نهج يعد فريداً من نوعه فى السياسة الدولية . فقد بيتت النية من أول الأمر على ألا تعود مصر وحدها إلى حكم السودان ، حتى لا يتاح لمصر أن تتسع بين تلك الحدود المترامية من البحر المتوسط إلى منابع النيل جنوب خط الاستواء حيث يتقدم الاستعمار البريطانى حيثناً من جنوب إفريقية وشرقها ليتصل بوادى النيل ومنه إلى القناة ، وهى المحور الذى تدور حوله جميع الخطط الاستعمارية والدفاعية حتى ذلك الوقت . ثم رأينا الانجليز يزهدون فى ضم السودان إلى أملاكهم ، لا احتراماً لصاحب الحق الشرعى أو مراعاة للعرف الدولى أو برّاً بوعودهم المتكررة بالجلء عن مصر وبالتالي عن أملاكها ، بل خدمة لمصالحهم الخاصة وصوناً لماء وجوههم أمام الدول ، وأهم من ذلك كله رغبتهم فى التهرب من النفقات الباهظة التى كان يقتضيها إحياء أراضى السودان الشاسعة وتمدين

شعبه وصيانة حدوده . لذلك قرروا أول ما قرروا أن يرفعوا العلم البريطاني إلى جانب العلم المصرى ، وأن تضطلع الحكومة المصرية بنفقات القوات التي سترابط في السودان مادامت هذه القوات مصرية ، ثم دفع الفرق المالى الذى ينجم حتما عن زيادة المنصرف على الايراد في بلاد كالسودان ظلت مغمورة في لحي من الظلام والفضى والجهل فترة طويلة . ثم استأثر الانجليز بالوظائف الكبرى وتركوا للمصريين الوظائف الصغرى ، وجعلوا كتشنر سردار الجيش المصرى هو الحاكم العام الأول على السودان ، وقلده من السلطات مارفعه هو ومن جاء بعده إلى مضاف الدكتاتوريين في العالم . وقد أرادوا أن يضيفوا على خطهم مظهراً قانونياً يكسبها شيئاً من القوة أمام الدول والأجيال المقبلة ، فأعدوا اتفاقاً وقعه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وزير الخارجية المصرية والمعتمد البريطاني في مصر . ومع أن مصر حتى قبل الاحتلال البريطاني لم يكن لها بمقتضى فرمانات السلطانية أن تبرم معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية ، فان إنجلترا ارتضت لنفسها أن تعقد ذلك الاتفاق دون أى اكرات بالقواعد الدولية أو بحقوق الدول الأخرى . ولم تكف في الاتفاق باهمال ذكر تركيا صاحبة السيادة الاسمية إذ ذاك ، بل نصت أيضاً على أن معاهدات الامتيازات التي كانت لمعظم الدول في أملاك الدولة لاتسرى على السودان ، كما نصت على عدم قبول قناصل أو ممثلين للدول في السودان ، ما لم تكن براءاتهم قد صدرت من لدن الحكومة الانجليزية ، ولم يكن الغرض البعيد من ذلك كله سوى فسح المجال أمام الانجليز للعمل في السودان بعيدين عن أية رقابة ، كأنهم هم وحدهم أصحاب البلاد .

على أن الاتفاق كانت تعوزه أركان التكافؤ الدولى بين المتعاقدين . وأول هذه الأركان أن يكون المتعاقدان مستقلين وأن يكون لهما الحق والحرية الكاملة في التصرف في موضوع التعاقد . ولم يكن لمصر من هذا شئ حين عقدت الاتفاق مع الحكومة الانجليزية وخاصة بعد أن احتمت القوات البريطانية . يضاف إلى ذلك أن فرمانات المنوحة للتديوم لم تكن لتخوله حق عقد المحالفات السياسية ، بل كانت تحرم عليه قطعاً التصرف في مصاير الأقاليم التي آل إليه حكمها .

ومع هذا كله قد صدر اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ ونفذته بريطانيا

روحاً ونصاً إلى أبعد مدى ممكن ، حتى لم يعد فيه مكان للمشاركة المصرية اللهم إلا في رفع العلم المصرى وبقاء السيادة الاسمية التى ظلت مثار النزاع بين مصر وبريطانيا إلى الآن .

وقد نص الاتفاق في المادة الأولى منه على أن السودان يتكون من جميع الأراضى الواقعة جنوبي خط عرض ٢٢ شمالاً ويشمل الأراضى التى لم تنجلى عنها القوات المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، والأراضى التابعة لمصر والتي أخلتها مؤقتاً في أعقاب الثورة المهديّة ثم استردها أخيراً القوات المصرية الانجليزية ، ثم الأراضى التى قد تسترد في المستقبل بالطريقة نفسها .

ونص في المادة الثانية على رفع العلمين المصرى والبريطانى جنباً إلى جنب في جميع أرجاء السودان ماعدا سواكن . وعلّة هذا الاستثناء أن سواكن لما كانت واقعة على البحر الأحمر فان القوات المهديّة لم تستطع إخضاعها في فترة الثورة ، ولذلك رُئى في أول الأمر إبقاء سواكن وحدها يظلها العلم المصرى وحده وتسرى فيها الامتيازات للأجانب .

ويظهر أن الحكومة الانجليزية أرادت أن تدمج الواجهة البحرية للسودان بالطابع المصرى وحده ، حتى لا تجرؤ الدول الأخرى على غزو السودان والافتتاح على حقوق الخديو . ثم لم تلبث الحكومة الانجليزية أن عدلت عن هذه الفكرة وأدخلت سواكن في نطاق السودان بمقتضى اتفاق ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ وقد جاء في مادته الوحيدة : « تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر في ذلك الوفاق لادارة السودان في المستقبل . »

ونص في المادة الثالثة من اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ على تعيين الحاكم العام بمقتضى مرسوم يصدره الخديو باقتراح من الحكومة البريطانية . وقد جمع الحاكم العام في يده جميع السلطات الادارية والتشريعية المدنية منها والعسكرية . ولم يكن عليه من الالتزامات سوى قيد واحد هو إخطار المعتمد البريطانى ورئيس الوزارة في مصر بالقرارات التى يصدرها . ومقابل ذلك لم تعد القوانين والتشريعات التى تصدرها الحكومة المصرية تسرى على السودان إلا إذا وافق عليها الحاكم العام . وقضت المادة الثانية بعدم امتداد

سلطة المحاكم المختلطة على أى جهة من جهات السودان . كما نصت المادة التاسعة على بقاء الأحكام العرفية سارية في السودان إلى أن تصدر أوامر أخرى . وقد رأت إنجلترا أن ترضى الدول من الوجهة التجارية بعد أن خيبت آمالها سياسياً فقررت في المادة السادسة من الاتفاق « أن حرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول » .

وعلى هذا الأساس استندت الحكومة الإنجليزية في إقامة الحكم الثنائي في السودان شكلاً ؛ فكان الغنم كله لإنجلترا والغرم على مصر . وقد ذكر لورد كرومر في كتابه عن مصر الحديثة أن تكاليف الحملات الحربية على السودان بلغت ٢٣٥٤٠٠٠ جنيه مصري لم تتحمل منه بريطانيا إلا مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرليني . وهذا المبلغ نفسه لم تلغعه الحكومة الإنجليزية إلا نكاً بالدول التي اعترضت على حق مصر في اقتراض مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، فلما سحبتها مصر غير آبهة باعتراض فرنسا وروسيا قاضاها صندوق الدين أمام المحاكم المختلطة وحكمت المحكمة على الحكومة المصرية فتقدمت الحكومة الإنجليزية بالمبلغ المذكور ثم نزلت عنه لمصر بعد النصر .

وفي العام الأول من الحكم الثنائي لم يزد إيراد الحكومة على ٣٩٥٠٠٠ جنيه في حين كان المنصرف ٣٥٦٧٥٥٠ جنيه ، فكان على الحكومة المصرية أن تسدد العجز . واستمرت مصر توازن الميزانية بدفع الاعانات السنوية حتى بعد إخراج الجيش المصري من السودان في سنة ١٩٢٤ وظل الحال على ذلك حتى قرر البرلمان المصري في سنة ١٩٣٧ خفض الاعانة من ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مدة سنة وبعدها تخفض إلى ربع مليون جنيه لسنة أخرى ثم يوقف صرفها بتاتاً ابتداء من سنة ١٩٣٩ ، على أن تسوى الديون التي لمصر بعد ذلك على أقساط سنوية .

على أن إنجلترا لم تكف بالمساعدات المالية التي كانت مصر تقدمها للسودان ، فانها ما كادت تفرغ من حرب البوير في جنوب إفريقيا في سنة ١٩٠٢ حتى بدأت تعد العدة لوضع مشروعاتها الكبرى للرى وللمواصلات حتى يمكن أن يعود عليها استعمار السودان بالفوائد الاقتصادية التي كانت تتطلع إليها .

ولكنها سارت في خطتها مجذر وببطء ، فلم تهبط مالية السودان باعتمادات لا تقوى على احتلالها، وجعلت تعتمد على مصر تارة وعلى البرلمان الانجليزي والشركات الانجليزية تارة أخرى ، حتى تم للسودان من الأشغال العامة ما جعل إيراد الحكومة يقفز من ١٢٦٠٥٩٦ جنيه في سنة ١٨٩٩ إلى ١٠٩٢٩٩٤٤ جنيه في ١٩٢٧ مقابل ٢٣٠٢٣٨ جنيه و ٤٨٩.٠٥٥ رءه جنيه للمصرف على التوالي . وجعل عدد السكان يزيد من ١١٨٥٣٠٠٠ نفس عقب الثورة المهدية - وكان عددهم أكثر من ثمانية ملايين قبل الثورة - إلى ستة ملايين في سنة ١٩٢٦ وهو الآن أكثر من ستة ملايين ونصف مليون .

وكأما حسدت إنجلترا مصر على مشروعات الري الكبرى التي تمت فيها في أوائل القرن العشرين على أثر إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط وزفتى ، فجعلت تخص السودان بمشروعات لم يكن كل الغرض منها زيادة العمران في السودان ، بل كان من أغراضها البعيدة المرمى الاستغناء بالسودان عن مصر عند الحاجة والتفريق بين مصر والسودان ، حتى لا تقوى مع الزمن فكرة الاندماج التي تنادى بها مصر ، ثم إبقاء بعض مفاتيح الري المصرى في يد السودان ، حتى إذا جاء اليوم القريب الذى تستقل فيه مصر استقلالاً تاماً عن إنجلترا وجدت نفسها لا تزال مرتبطة بها ارتباطاً مائياً في السودان وكأما قد أصبح السودان بلداً غربياً عن مصر .

وتنفيذاً لتلك الخطة أنشأت الحملة المصرية الانجليزية وهي تزحف جنوباً في طريقها إلى قمع الثورة ، وأنشئت السكة الحديدية بين وادى حلفا و بربر ومنها إلى الخرطوم . وقد وصل الخط إلى سنار في سنة ١٩٠٩ وإلى الأبيض في سنة ١٩١٢ ، وأنشئ على ساحل البحر الأحمر شمالى سواكن ميناء جديد في سنة ١٩٠٥ سمي بور سودان ، وقد وصل بينها وبين سواكن الخط الحديدى الممتد من بربر في سنة ١٩٠٦ ومنه اتصلت كسلا والقضارف ، وبذلك ارتبطت أجزاء السودان المتباعدة وازداد العمران ونشطت التجارة بوساطة طرق جديدة لا تمر كلها بمصر .

ولما كانت موارد السودان المهمة في أول الأمر مقصورة على الصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام ، وكلها سلع ثانوية كمالية لاتفيد منها المصانع الانجليزية إلا بقدر ضئيل ولا يمكن الاعتماد عليها في تنمية إيراد الدولة ، فكرت

الحكومة الإنجليزية في مشروع اقتصادى على درجة عظيمة من الخطورة . فقد رأت أن تحول أرض الجزيرة الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق والتي تبلغ مساحتها خمسة مليون فدان منها نحو مليونين أو أكثر صالحة للزراعة إلى أراض يمكن ربيها واستنبت القطن فيها واقتضت قروصاً كبيرة بضمن الحكومة لسد نفقات إنشاء قناطر سنار وخزان مكوار على النيل الأزرق وحفر شبكة الترع اللازمة للمشروع . وتكونت في سنة ١٩٢٦ شركة المزارع السودانية Sudan Plantation Syndicate لتنفيذ المشروع فكان على الحكومة أن تتحمل نفقات التأجير والرى والبحوث العلمية ، وعلى الشركة الرقابة الفنية وحلج القطن وتصديره ، وفي مقابل ذلك تستولى الحكومة على ٤ في المائة من التحصل ويخص الشركة ٢ في المائة ، ويخصم من الباقي نفقات الحلج والتصدير ... الخ ، ومايتبقى بعد ذلك فللمزارعين ولم إلى ذلك الانتفاع بالمحصولات الأخرى وأهمها الذرة . وقد بلغت المساحة المنزرعة قطناً ٢٠٠٠٠٠ فدان . وليس من شك في أن المشروع قد زاد في إيراد الحكومة والشعب زيادة عظيمة ، ولكن يؤخذ عليه ان الشركة التي تقوم بإدارته أجنبية غريبة عن بيئة البلاد واقتصادياتها ، وأن المزارعين والفلاحين رغم مكاسبهم مسخرون فيه لمصلحة الحكومة والشركة وأصحاب الأسهم . يضاف إلى ذلك إهمال تربية الماشية في المشروع وتقلبات أسعار القطن وقلة تدريب الأهالى على حاجات الزراعة والرى الصناعى . ولذلك لم يدهشنا أن نقرأ أخيراً أن الحكومة قررت عدم تجديد الإمتياز بعد انتهائه في سنة ١٩٥٠ .

على أن هذه المشروعات كما أتت ببعض الخير لأهل السودان قد نبهت المصريين كذلك إلى الخطر الذى قد يحيق بهم إذا استغلها الأجنبي ضد مصلحة مصر . ولذلك نشطت الحكومة المصرية إلى درء الخطر عن البلاد بتعليق خزان أسوان وإنشاء قناطر إسنا ونجح حامدى ، حتى لا تتعرض أراضى الصعيد العليا للإفقار والجذب . ثم سارعت في الوقت نفسه إلى درس موضوع الرقابة على مياه النيل دراسة مائية علمية ، واستطلعت في ذلك آراء خبراء المهندسين المائيين في العالم ، وكان أول ماقر عليه الرأى إنشاء خزان جبل الأولياء لمنفعة مصر خاصة . وهناك مشروعات مائية كبيرة اقترحها الخبراء مثل إنشاء

خزان بحيرة تانا في أثيوبيا وخزان بحيرة البرت في أوغندة وجميعها مشروعات على جانب عظيم من الأهمية والخطورة لمواجهة الزيادة المطردة في عدد سكان الوادى ولزيادة العمران في السودان وسيقتضى تنفيذها رءوس أموال طائلة وهى قد لاثمر الثمرة المطلوبة إلا بعد انقضاء وقت طويل . وهناك فوق النفقات المالية الاتفاقات الدولية التى يجب أن تتم قبل الشروع فى إنجازها فبعض هذه المشروعات كما رأينا واقع فى الحبشة وبعضها فى أوغندة . ومن ذلك يتضح أن موضوع توزيع مياه النيل والسيطرة عليها من أهم المسائل التى يتطلب حلها النهائى جلاء المحتلين عن الوادى أولاً؛ ثم الاتفاق بشأنها أمام الهيئة الدولية المختصة حتى تكون أحكامها ملزمة للجميع ، على أن مشاكل الحكومة الانجليزية لم تنشأ فى السودان إلا بعد الحرب العالمية الأولى وقد سرت إلى البلاد موجة من الحاسة الوطنية التى اجتاحت جميع البلاد المغلوبة على أمرها فى أعقاب الحرب ، على أثر ذبوع المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسون واعترافه للشعوب بحق تقرير المصير . فقد قامت فى مصر حركة سنة ١٩١٩ وانتقلت منها بطبيعة الحال إلى الضباط والموظفين والمواطنين المصريين الذين كانوا يعملون فى السودان ، ومنهم إلى الشبيبة السودانية المتعلمة . ولكن نظام الحكم العرفى الذى أقامه الانجليز فى البلاد لم يدع مجالاً لأية حركة وطنية فى البلاد ، اللهم إلا ثورة على بن دينار سلطان دارفور وكان قد اتفق فى أثناء الحرب مع السنوسيين الذين هاجموا مصر سنة ١٩١٦ من ناحية حدودها الغربية، وانتهى أمره بالاخفاق وذهاب سلطانه .

ولما اضطرت إنجلترا إلى إلغاء الحماية الانجليزية والاعتراف باستقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ كانت مسألة السودان من النقط الأربع التى احتفظت بها إنجلترا . وكان المصريون قد تنبهوا فى ثورتهم إلى خطورة مسألة السودان بالقياس إلى مستقبل البلاد الاقتصادى والاجتماعى ، فجعلت مصر تطالب باسترداد حقوقها فى السودان كاملة ، حتى أصبح السودان الصخرة التى تصدعت عليها جهود مصر فى مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن الاستقلال . وكان إخفاق المفاوضات التى قام بها سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤ مع حكومة العمال الأولى فى إنجلترا أول نذير رسمى بسوء نية الحكومات الانجليزية على اختلاف ألوانها بشأن السودان . وعلى ذلك لم تكذب أسابيع قليلة على عودة سعد من إنجلترا

حتى اغتيل في القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٢٤ سير لي استاك باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان . وكان جواب لورد اللبى المعتمد الانجليزى على ذلك أنه استغل الفرصة لتحقيق مآرب إنجلترا في السودان ضد مصر ، بابعاد الجيش المصرى عن السودان ، وتحويل الفرق السودانية إلى نواة لقوة سودانية مستقلة لا يقسم أفرادها بين الولاء والطاعة للملك البلاد بل يقسمونها للحاكم العام ، ثم الاستغناء عن الموظفين المصريين في حكومة السودان ، وأخيراً تهديد مصر بالألتقف حكومة السودان عند حد ال... ر. ٣ فدان في رى أرض الجزيرة . وقد حاول المصريون ومعهم بعض الفرق السودانية أن يحولوا بالقوة دون تنفيذ قرار الاخلاء ، ولكنهم استجابوا في النهاية إلى نداء ملك مصر وأذعنوا للأمر الواقع . وقد كان لقرار اللبى بشأن رى أراضي الجزيرة دون أى اعتبار لحاجة مصر أو لأى وازع إنسانى وقع مخجل في نفوس العالم المتمدن كله ؛ فقد كان ذلك إحدى العقوبات التى وقعتها الحكومة الانجليزية على مصر أخذاً بثأر السردار المقتول ، وبه كشفت إنجلترا الغطاء عن مرامى السياسة الانجليزية من حيث السيطرة على مياه النيل في السودان ووضع مصر تحت رحمتها إذا أرادت . لذلك عجلت إنجلترا بمحو أثر ذلك القرار الجائر ، فقبلت استقالة لورد اللبى سنة ١٩٢٥ ، ثم شفعت ذلك بإبرام اتفاق مع مصر خاص بمياه النيل في سنة ١٩٢٩ ، ووفوا تعاون مصلحتى الرى في مصر والسودان ، والتعهد بعدم قيام حكومة السودان بأعمال في الرى قد تضر مصلحة مصر ، ثم إنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوبى الخرطوم ، على أن يكون الخزان لتوفية حاجات مصر خاصة .

ولما عصفت بأوربا جائحة الفاشية والنازية في سنة ١٩٣٥ واستطاعت إيطاليا أن تتحدى بريطانيا ومن ورائها عصبة الأمم فتهاجم أثيوبيا وترسل إليها جيوشها ومعداتها وطائراتها وغاراتها السامة ثم تستولى عليها ظلماً وعدواناً وتضمها إلى التاج الايطالى — سارعت بريطانيا إلى تحصين مركزها في البحر المتوسط والبحر الأحمر ، فعقدت اتفاقاتها مع تركيا وسائر دول البلقان، ثم اتجهت نحو مصر وكانت تعلم خطورة موقعها بالنسبة إلى قوات إيطاليا؛ إذ كانت إيطاليا تستطيع في وقت

الحرب أن تهاجمها من ناحية حدودها الغربية ، ومن ناحية السودان عن طريق اريتريا والحبشة . ولذلك عجلت في هذه المرة بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ مع مصر . وكان أخطر ماجاء في هذه المعاهدة خاصا بالسودان ؛ فانه بالرغم من ضعف معاهدة سنة ١٨٩٩ من الوجهة الدولية والقانونية واحتفاظ مصر بحقوقها كاملة إزاء السودان نصت معاهدة سنة ١٩٣٦ على سريان معاهدة سنة ١٨٩٩ فكان ذلك شبه إقرار من مصر بالمعاهدة ، على أن المفاوضات المصرية قد احتاطت للامر فجعل الاعتراف بالمعاهدة مرتبطاً بالنص على ضرورة تعديلها .

فقد جاء في المادة الحادية عشرة من المعاهدة المذكورة :

« مع الاحتفاظ بجزية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات الخولة له بمقتضى الاتفاقيتين . »
« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودان .

« وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بالسيادة على السودان »

وظاهر من هذا النص المبهم أن يكون حق مصر في السيادة فوق كل مظنة إرضاء للشعور المصرى . وقد نصت هذه المادة على أن الحاكم العام يختار عند التعيين في الوظائف الجديدة المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين إذا لم يتوافر السودانيون الأكفاء ، كما نصت على وجود الجنود المصريين بالسودان إلى جانب الجنود البريطانيين للدفاع عن السودان ، وعلى ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والملكية والمهاجرة ، وجعلت هجرة المصريين خالية من كل قيد إلا ما يتعلق بالصحة والنظام العام .

وتنفيذاً للمعاهدة عينت مصر خبيراً اقتصادياً بالسودان كما عين الحاكم العام سكرتيراً حريباً له من ضباط الجيش المصرى ، وعاد إلى الخرطوم فريق من الجيش المصرى ، واتخذت الاجراءات لانجاز خزاى جبل الأولياء في سنة ١٩٣٧ وأنشأت الحكومة المصرية مدرسة ثانوية بالخرطوم سنة ١٩٤٣ ، كما أنشأت

بعض مدارس أولية في المناطق التي يكثر فيها الموظفون والعمال المصريون . وجاءت الحرب العالمية الثانية فنشطت بطبيعة الحال حركة الاتصال بين مصر والسودان واشتركت قوات الدفاع السودانية في الجيش الذي ألقه الحلفاء لغزو إيطاليا في شرق إفريقيا ، وكانوا قد نفذوا إلى شرق السودان واحتلوا كسلا في سنة ١٩٤٠ . فتحررت قوة من الخرطوم في أوائل سنة ١٩٤١ وهاجمت إريتريا وتحركت قوة من الجنوب قاصدة الصومال الايطالي، وتقاتلت القوتان في اثيوبيا حيث قضاوا على النفوذ الايطالي نهائيا في شرق إفريقيا في نهاية سنة ١٩٤١ ، وبذلك استطاع الحلفاء أن يكسروا الفك الجنوبي من كماشة المحور كما كسروا في السنة التالية فكها الشمالي في موقعة العلمين الشهيرة .

وكان جزاء السودانيين على ما أظهره من البسالة والولاء في أثناء الحرب أن قرر الحاكم العام في سنة ١٩٤٣ شطر بلادهم شطرين يفصل بينهما خط عرض ١٢ درجة شمالا ، ويشمل الجزء الشمالي السكان والقبائل التي تدين بالاسلام وتتكلم اللغة العربية ، وهي في ثقافتها ومدنيتها تمتاز على القبائل البدائية التي تسكن في الجنوب وتفصلها عن الشمال المستنقعات والأعشاب التي تكثر في تلك الأرجاء . وأنشأ الحاكم العام للقسم الشمالي مجلساً استشاريا عماده ثمانية عشر عضواً سودانياً تنتخبهم مجالس المديرية الستة الشمالية . أما المديرية الجنوبيتان وهما مديرية خط الاستواء ومديرية أعلى النيل فلم تمثل . وقد أثار هذا التقسيم العرفي سخطاً عاماً في مصر والسودان ؛ لأنه دل على نيات الحكومة الانجليزية ورغبتها في عدم تمكين المصريين وإخوانهم السودانيين الشماليين من اختراق الستار الكثيف الذي يخفي وراءه جموع القبائل البدائية وما قد تكنه أراضيمهم من ثروة للمستقبل .

وقد كان هذا التقسيم مع ما صاحبه بعد انتهاء الحرب من الاستغناء عن قاضي قضاة السودان المصري وإعلان الحاكم العام عزم الحكومة الانجليزية على بقاء الحالة الحاضرة في السودان ، وتحويل السودانيين الحرية التامة فيما يتعلق بتقرير مصيرهم في المستقبل مع عدم إحداث تغييرات تذكر في حالة السودان السياسية رغم تنبه الوعي القومي في البلاد وظهور أحزاب قوية تضم الطبقات المثقفة في البلاد وتهدف إلى جلاء المحتلين وتحقيق الوحدة مع مصر - كان ذلك كله من العوامل التي جعلت مصر تتمسك في مفاوضاتها مع إنجلترا

أولاً ثم في قضيتها التي ستعرضها على هيئة الأمم المتحدة بحقها الأزلي في تكوين وحدة دائمة بين الشعبين المصري والسوداني . وإن الروابط الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تجمع بين أهل الوادي كله لتنادى بأن مصر وحدها هي الأداة الدائمة الصالحة لعمران البلاد على مر السنين . أما شركاؤنا السابقون فكفاهم ما أفادوه في أثناء قيام الشركة بيننا . أما وقد رفعت القوامة على الشرك القاصر وصار من الحتم تصفية حسابنا وشركتنا ، فان من حقنا عليهم أن نطالبهم بأن يخلوا الدار جميعها أسفلها وعاليها وأصحاب الدار أولى بما فيها .

محمد رفعت